# سوريا: العدالة الانتقالية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي كمطلب أساسي لدعم المسار الانتقالي

NED
NATIONAL ENDOWMENT FOR DEMOCRACY
SUPPORTING FREEDOM AROUND THE WORLD

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

حزيران/يونيو 2023

هذه الورقة هي أحد مخرجات جلسة حوارية عقدتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" كجزء من مشروع أشمل يحمل اسم "تجسير الهوّة بين السوريين/ات واللجنة الدستورية"، والمدعوم من قبل "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية".

يهدف المشروع إلى بناء قدرات مجموعة متنوعة من السوريين/ات، في الشمال السوري، حول عدة مواضيع وهي: "العدالة الاجتماعية" و"العدالة الانتقالية" و"التنوع وإدماج الأقليات" و"الجندر والدستور" و"المشاركة السياسية". على أن يتم اختيار موضوع سادس من قبل المشاركين/ات أنفسهم/ن.

يسعى المشروع إلى تعزيز التواصل ما بين ممثلي/ات المجتمعات المحلّية في سوريا، وأعضاء/عضوات اللجنة الدستورية السوريّة، وذلك من أجل ضمان الشمولية وضمان تمثيل آراء أوسع للسوريين/ات في جميع أدوار العملية الدستورية.

كُتبت هذه الورقة بدعم من "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية".
تتحمل "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مسؤولية الآراء والأفكار الواردة في هذه الورقة، وهي لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو مواقف "الصندوق الوطني لدعم الديمقراطية".

# جدول المحتويات


1. ملخص تنفيذي: ..... 4
2. المقدمة: ..... 5
3. العدالة الانتقالية والمرأة والسلام: ..... 6
4. العدالة الاجتماعية والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي: ..... 7
5. القيادة النسائية والمشاركة السياسية ..... 8
6. المرأة في الدستور والقوانين السورية: ..... 9
   - 6.1 التمييز ضد النساء السوريات في قانون الجنسية ..... 11
   - 6.2 تعصب قانون الأحوال الشخصية السوري ضد المرأة: ..... 12
   - 6.3 تمييز الرجل على المرأة في قانون العقوبات العام السوري: ..... 13
   - 6.4 قانون العمل بين النص والتطبيق: ..... 15
7. المرأة في مناطق شمالي وشمالي شرق سوريا: ..... 15
   - 7.1 لمحة عن سلطات الأمر الواقع في شمال وشمال شرق سوريا (2011-2023): ..... 15
   - 7.2 وضع المرأة في شمالي وشمالي شرق سوريا قبل عام 2011: ..... 16
   - 7.3 المرأة والإدارة الذاتية لشمالي وشمالي شرق سوريا: ..... 16
8. التوصيات: ..... 18

*يجب النص في الدستور السوري الجديد بشكل صريح على المساواة بين الرجل والمرأة في جميع مناحي الحياة، واستخدام صياغة شاملة جنسانياً لا تنطوي على تمييز ضد جنس أو نوع اجتماعي أو هوية جنسانية معينة ولا تكرس القوالب النمطية الجنسانية*

## 1. ملخص تنفيذي:

بعد أكثر من عقد من الصراع في سوريا، وفي ظل النقاشات الحاصلة على المستويات المحلية والإقليمية والدولية حول الانتقال السياسي وقضايا الإصلاح الدستوري، وعن وجود آليات تضمن تحقيق السلام المستدام، **يبرز مفهوم العدالة الانتقالية المراعية لاعتبارات النوع الاجتماعي**[1] **(الجندر) كواحد من الآليات الأساسية لدعم المسار الانتقالي في سوريا.**

وسعياً لدعم وتعزيز العدالة الاجتماعية والحق في مشاركة النساء في النقاشات حول النزاع والسلام وآليات العدالة الانتقالية في سوريا، ووأيماناً بأهمية تحقيق عدالة انتقالية تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي وحقوق النساء والمجموعات من مختلف هويات النوع الاجتماعي، دعت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" مع ناشطات وشخصيات نسائية سورية إلى ورشة لمناقشة التمييز القائم على النوع الاجتماعي مع التركيز على مناطق شمالي وشمالي شرق سوريا كمثال، وذلك عبر تحديد وتحليل واقع النساء هناك، ومناقشة استراتيجيات المساءلة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي، واقتراح ومناقشة ما يتطلبه هذا الأمر من إصلاحات وخطوات تنفيذية.

هذه الورقة هي ملخص لمخرجات ورشة العمل، وتتكون من مجموعة محاور أساسية؛ حيث تتناول أولاً العدالة الانتقالية والمرأة والسلام، ثم تناقش العدالة الاجتماعية والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي، وتنتقل بعدها إلى التحدث عن دور المرأة ومشاركتها السياسية، ثم تعرض التمييز ضد المرأة في الدستور والقوانين المعمول بها في سوريا، وتتناول بعد ذلك واقع المرأة في مناطق شمالي وشمالي شرق سوريا، وتقدم في الختام جملة من التوصيات.

أخيراً لا بد من الإشارة إلى أنه عادة ما تركز آليات العدالة الانتقالية على انتهاكات حقوق المرأة في الماضي، وغالباً ما تعطي الأولوية لقضية العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والعنف المبني على النوع الاجتماعي الموجه عمداً ضد النساء من قبل الأنظمة القمعية. في حين يشكل العنف الجنسي جانب مهم من جوانب الصراع إلا أنه ليس الشكل الوحيد للعنف الذي تعاني منه النساء خلال النزاعات، حيث تعاني النساء أيضاً من انتهاكات الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مثل النزوح أو عدم الحصول على الغذاء أو السكن أو الرعاية الصحية.[2] إن التركيز على العنف الجنسي دون إبراز الأدوار النشطة للمرأة كمواطنات وصانعات سلام ومقاتلات يساهم في النظر إلى النساء كضحايا ويبعدهن عن مختلف جوانب العدالة وبناء السلام. لذلك، تتناول هذه الورقة بشكل خاص واقع المرأة في التشريع

---

[1] "النوع الإجتماعي" هو الأدوار المحددة اجتماعياً بين النساء والرجال وهذه الأدوار تكتسب بالتعليم وتتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة وتختلف من ثقافة إلى أخرى. يختلف مصطلح "النوع الاجتماعي" عن مصطلح "الجنس" الذي يشير بدوره إلى الاختلافات البيولوجية بين النساء والرجال. الأمم المتحدة، الإسكوا. آخر زيارة للرابط في 24 أيار/مايو 2023.
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%88%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A#:~:text=%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%8A%D9%81%3A,%D8%AA%D8%AE%D8%AA%D9%84%D9%81%20%D9%85%D9%86%20%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%89%20%D8%A3%D8%AE%D8%B1%D9%89 .

[2] استعراض لبرنامج الأمم المتحدة للمرأة بشأن العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي (باللغة الانكليزية). حزيران/يونيو 2019. منظمة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023.
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/A-review-of-UN-Women-programming-on-gender-sensitive-transitional-justice-en.pdf

السوري المعمول به، وضرورة مشاركة المرأة السورية في مسار العدالة الانتقالية، مع مراعاة منظور النوع الاجتماعي، وتشرح أوجه التمييز التي لا بد من تجنبها والعمل على تغييرها حتى تشمل عملية العدالة النساء في جميع مراحل ومستويات صنع القرار، وتضمن التصدي بشكل شامل لمجموعة كاملة من انتهاكات حقوق الإنسان.

## 2. المقدمة:

بعد تحول الاحتجاجات السلمية في سوريا إلى نزاع مسلح مع نهاية عام 2011، بدأ تورط العديد من القوى الإقليمية والمحلية في النزاع الذي تسبب بأزمة إنسانية شديدة كان لها الأثر الأكبر على الأطفال والنساء بشكل خاص.[3]

أثبتت المرأة السورية فاعلية مشاركتها في الحراك الشعبي، إلا أنها بقيت تعاني من معوقات سياسية وقانونية ودينية واجتماعية موروثة، أعاقت قدرتها على المشاركة في الحياة العامة في سوريا. ولطالما كان للأعراف والهياكل الأبوية الأثر الكبير على الخطط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في سوريا، مما أعاق خلال السنوات الماضية وصول النساء إلى الحقوق والموارد، فضلاً عن أدوات صنع القرار. مما أدى إلى خلق فجوة عميقة في المجتمع السوري، لصالح استحواذ الرجل على حيز كبير من المهام القيادية والإدارية على مستوى السلطات والهياكل التنظيمية.[4]

كذلك فإن لبنية الدولة السورية تأثير سلبي على قدرة النساء على المشاركة الفاعلة في الدولة والمجتمع حيث تغيب مقومات بناء الدولة المدنية التي تضمن حقوق جميع مكوناتها والفئات الاجتماعية المختلفة فيها. لقد استمر الدستور السوري، على سبيل المثال، ومنذ الدستور الأول عند التأسيس إلى الدستور الحالي في تغييب بعض فئات ومكونات الشعب بتكريس سياسة الإقصاء والتهميش في نصوصه (لم تقتصر حدود التهميش على تمثيل المرأة في الحياة العامة، بل طالت المواطنين في سوريا من مختلف المكونات الإثنية والدينية والاجتماعية). أضف إلى ذلك بقاء العديد من النصوص القانونية الأخرى مجرد كلام نظري مكتوب لم يدخل في حيّز التطبيق العملي، خاصة المواد التي تتحدث عن قيم المواطنة وإطلاق الحريات.

لقد ظهرت سوريا، وفي العديد من المؤشرات، في المراتب الأخيرة بالنسبة لقضية المساواة بين الجنسين، مثل مؤشر الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2020، حيث جاءت سوريا في آخر القائمة.[5] كما أنّها جاءت في المرتبة 153 من أصل 156 دولة لمؤشر أفضل الدول بالنسبة للنساء.[6]

إن العنف ضد النساء، في الفضاءين الأسري والعام، ليس أمراً طارئاً على المجتمع السوري، بل هو ظاهرة شائعة في كافة الأوساط الاجتماعية، ويكمن التباين بين الفئات الاجتماعية المختلفة في مستويات هذا التمييز وأشكاله فقط. ومع اندلاع النزاع المسلح واشتداده، اتّسعت واشتدّت كل مظاهر وأشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي، تلك التي خبرتها النساء قبل النزاع المسلح، إضافة إلى ظهور أشكال جديدة من العنف، بسبب النزاع نفسه.[7]

---

[3] في الذكرى السنوية الـ 11 للنزاع، لا تزال سوريا أضخم أزمة نزوح في العالم، والنساء والأطفال يدفعون الثمن باهظا. 15 آذار/مارس 2022. منظمة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://news.un.org/ar/story/2022/03/1096342

[4] لمى قنوت. المشاركة السياسية للمرأة السورية بين المتن والهامش. كانون الأول 2016. اللوبي النسوي السوري. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://syrianfeministlobby.org/?p=1811

[5] تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2020 (باللغة الانجليزية). المنتدى الاقتصادي العالمي. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2020.pdf

[6] أفضل دول العالم للنساء 2021 (باللغة الانجليزية). 11 حزيران/يونيو 2021. مجلة CEOWORLD. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://ceoworld.biz/2021/06/11/the-worlds-best-countries-for-women-2021/

[7] سوريا .ثمن الحرب الذي تدفعه المرأة. 2 تموز/يوليو 2014. هيومان رايتس واتش. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://www.hrw.org/ar/news/2014/07/02/254366

من أشكال العنف التي تجلت خلال النزاع اشتدادُ العنف لأسباب سياسية، والاعتداء الجنسي والاغتصاب والقتل بذريعة الشرف،[8] والتعرّض للحرمان والفقر الشديدين، والنزوح واللجوء والاتجار بالبشر، والتخلي عن الأبناء المولودين خارج إطار الزواج،[9] والإجبار على ممارسة الدعارة، مع ازدياد أشكال العنف الأخرى مثل الإجبار على ارتداء الحجاب، وانتشار تعدّد الزوجات، والتزويج القسري وتزويج الأطفال[10] وتجنيد القاصرات[11] وغيرها من أشكال العنف.

**إن تحقيق المساواة في سوريا، ومكافحة أشكال العنف ضد النساء بعد النزاع، يحتاج إلى تغييرات قانونية وإجرائية واسعة تشمل مختلف المجالات. يجب أن تتبع سوريا نهجاً شاملاً لتحقيق العدالة الانتقالية يعطي الأولوية للنساء الناجيات من الانتهاكات الواقعة خلال النزاع، ويتضمن الملاحقات القضائية ومعاقبة الجناة، والوصول إلى الحقيقة، وحصول الضحايا على التعويضات وعلى ضمانات عدم التكرار، ووضع حد للإفلات من العقاب واستبعاد جرائم العنف الجنسي من قوانين العفو.**

## 3. العدالة الانتقالية والمرأة والسلام:

بالنظر إلى الدور الهام الذي تؤديه عمليات العدالة الانتقالية في كفالة المساءلة وسبل الانتصاف عن انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الماضي مع دعم عدم تكرارها، فإن ترسيخ مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي يمثل أولوية قانونية وسياسية لتحقيق المساواة بين الجنسين.[12] وتنعكس ضرورة إدراج نهج شامل للعدالة الانتقالية يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في عملية العدالة الانتقالية في الأطر المعيارية والقانونية الدولية. مثل منهاج عمل بيجين،[13] والتوصية العامة رقم 30 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة،[14] وقرارات مجلس الأمن

---

[8] سوريا: 185 جريمة قتل بحجة الدفاع عن الشرف منذ 2019. 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2022. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-185-%d8%ac%d8%b1%d9%8a%d9%85%d8%a9-%d9%82%d8%aa%d9%84-%d8%a8%d8%ad%d8%ac%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%af%d9%81%d8%a7%d8%b9-%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d8%b4%d8%b1%d9%81-%d9%85/

[9] سوريا: أكثر من 100 حالة تخلي عن أطفال خلال 2021 و2022. 2 آذار/مارس 2023. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%a3%d9%83%d8%ab%d8%b1-%d9%85%d9%86-100-%d8%ad%d8%a7%d9%84%d8%a9-%d8%aa%d8%ae%d9%84%d9%8a-%d8%b9%d9%86-%d8%a3%d8%b7%d9%81%d8%a7%d9%84-%d8%ae%d9%84%d8%a7%d9%84-2021/

[10] ظاهرة "الزواج المبكّر" تسجّل نسباً قياسية في بعض المناطق السورية. 17 أيلول/سبتمبر 2020. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b8%d8%a7%d9%87%d8%b1%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b2%d9%88%d8%a7%d8%ac-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a8%d9%83%d9%91%d8%b1-%d8%aa%d8%b3%d8%ac%d9%91%d9%84-%d9%86%d8%b3%d8%a8%d8%a7%d9%8b-%d9%82%d9%8a%d8%a7/

[11] شمال شرق سوريا: لماذا تخفق الإدراة الذاتية في منع عمليات تجنيد الأطفال؟ 13 كانون الثاني/يناير 2022. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b4%d9%85%d8%a7%d9%84-%d8%b4%d8%b1%d9%82-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d9%84%d9%85%d8%a7%d8%b0%d8%a7-%d8%aa%d8%ae%d9%81%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d8%af%d8%b1%d8%a7%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%b0%d8%a7/

[12] العدالة الانتقالية وخطط العمل الوطنية بشأن المرأة والسلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تشرين الأول/ أكتوبر 2022. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2022/10/transitional-justice-and-national-action-plans-on-women-peace-and-security-in-the-middle-east-and-north-africa-region

[13] إعلان ومنهاج عمل بيجين. منظمة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://archive.unescwa.org/ar/our-work/%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%88%D9%85%D9%86%D9%87%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A8%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%86

[14] كتيب إرشادي بشأن التوصية العامة رقم 30 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. 2015. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2015/Guidebook-CEDAW-General-Recommendation-30-Women-Peace-Security-ar.pdf

التسعة بشأن المرأة والسلام والأمن التي تربط السلام والأمن الدوليين بالمساواة بين الجنسين.[15] ونذكر منها هنا بعض القرارات على سبيل المثال:

- القرار رقم 1325 لعام 2000 والقرارات اللاحقة له، والتي نصت على ضرورة زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار وإنشاء آليات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لمنع نشوب الصراعات وحلها، ومن أجل التعمير بعد انتهاء الصراع.
- كذلك يدعو القرار 1820 لعام 2008 إلى التسليم بأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع هو تكتيك للحرب، ويشدد على ضرورة استبعاد الجرائم الدولية المتعلقة به من أحكام العفو، ويؤكد على أهمية تمتع جميع ضحايا هذه الجرائم، ولا سيّما النساء والفتيات، بقدرٍ متساوٍ من الحماية بموجب القانون وفرصٍ متساوية للجوء إلى العدالة.
- كما ينص القرار 2106 لعام 2013، على ضرورة اتباع نهج شامل إزاء العدالة الانتقالية ويدعو إلى وضع حد لإفلات مرتكبي العنف الجنسي في النزاع من العقاب.
- يدعو القرار 2467 لعام 2019 إلى ضمان فرصة المشاركة الكاملة والمجدية للناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في جميع مراحل عمليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك في أدوار صنع القرار كي تفضي هذه العمليات إلى نتائج تحقق سبل انتصاف فعالة.

في حين يُعترف بالعدالة الانتقالية كأداة أساسية للتغلب على العنف والتقدم نحو الحفاظ على السلام، غالباً ما تركت عمليات العدالة الانتقالية وراءها النساء والناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. تم إسكات أصواتهن بسبب الآليات التي لا تتصدى للحواجز القانونية أو العرفية لمشاركة المرأة، ونقص الخبرة حول كيفية دمج وجهات نظر النساء المتنوعة بشكل هادف في عمليات العدالة الانتقالية ونتائجها.[16]

ولذلك، لا بد من التركيز في مسار العدالة الانتقالية في سوريا على مراعاة اعتبارات النوع الاجتماعي وإعطائها أولوية قانونية وسياساتية للوصول إلى السلام المستدام المنصف المراعي للنوع الاجتماعي، ولتحقيق العدالة من منظور النوع الاجتماعي.

## 4. العدالة الاجتماعية والعدالة القائمة على النوع الاجتماعي:

ترتبط العدالة الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بالعدالة القائمة على النوع الاجتماعي (العدالة الجندرية)، إذ لا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية مستدامة دون مراعاة المنظور الجندري. المساواة بين الجنسين هي أول خطوة لتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث تتيح المساواة في الوصول إلى الحقوق والموارد والفرص، وهي شرط من شروط التنمية وترتبط بالسلام والأمن المستدامين.

[15] قرارات مجلس الأمن: 1325 (2000)، 1820 (2008)، 1888 (2009)، 1889 (2009)، 1960 (2010)، 2106 (2013)، 2122 (2013)، 2242 (2015)، 2467 (2019).

[16] استعراض لبرنامج الأمم المتحدة للمرأة بشأن العدالة الانتقالية المراعية للنوع الاجتماعي (باللغة الانكليزية). حزيران/يونيو 2019. منظمة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023.
https://www.unwomen.org/sites/default/files/Headquarters/Attachments/Sections/Library/Publications/2019/A-review-of-UN-Women-programming-on-gender-sensitive-transitional-justice-en.pdf

ولا يقتصر تعريف النوع الاجتماعي على ثنائية "النساء" و"الرجال" فقط، فالاستجابة للنوع الاجتماعي في قطاع العدالة تقتضي الاستجابة لمختلف الاحتياجات والآراء والتجارب عند الرجال والنساء والفتيات والفتيان وكل الأشخاص بمختلف هوياتهم وتعبيراتهم الجنسانية.

تحكم الرجال في المجتمعات الاستبدادية بالسلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تحتل النساء والفتيات مواقع أقل قوة مقارنة بالرجال والفتيان، وتواجهن أشكالاً عديدة من التمييز سواء اقتصادياً، أو سياسياً، أو اجتماعياً، أو قانونياً.

يعد دمج المنظور الجنساني في قطاع العدالة أمراً ضرورياً لتحقيق المساواة في الوصول إلى العدالة، ولمكافحة الإفلات من العقاب ولا سيما على جرائم العنف القائم على النوع الاجتماعي، ولضمان حماية القوانين لحقوق الجميع، ولتكون مؤسسات العدالة شاملة وفعالة وعادلة.[17]

يتطلب تحقيق العدالة القائمة على النوع الاجتماعي (العدالة الجندرية) وضع آليات فاعلة للمحاسبة والانتصاف إزاء أوجه عدم المساواة، وتفعيل هذه الآليات والحفاظ عليها، وأيضاً ضرورة الوصول إلى الموارد والتحكم بها والقدرة على اتخاذ الخيارات.[18] فالعدالة الجندرية هي "حرية اختيار طرق مختلفة للوجود والعيش على أساس التوزيع المتساوي للموارد، وإمكانيات متساوية لممارسة التأثير، والاحترام المتساوي بغض النظر عن الهوية الجندرية".[19]

ويصبّ هذا التعريف للعدالة القائمة على النوع الاجتماعي على نحو مباشر في التزام الدولة ببذل العناية وتوفير استجابة شاملة للتصدي لأوجه عدم المساواة بين الأفراد وما يترتب عليها من أضرار.

## 5. القيادة النسائية والمشاركة السياسية

لقد تم استبعاد المرأة عن الحياة السياسيّة المؤثّرة، خاصة وقد عززت الحكومات المتعاقبة -منذ تولي حزب البعث العربي السوري الحكم- من تشكيل الاتحادات العامة التي فرضت سيطرتها الكاملة عليها، مثل الاتحاد العام النسائي والاتحاد الوطني لطلبة سوريا. أعطت القوانين والمراسيم التي نصت على إنشاء هذه الاتحادات حق احتكار مجال العمل الخاص بكل منها.[20] فالقانون رقم 33 لعام 1975 الذي نص على إنشاء الاتحاد العام النسائي (والذي تم إلغاءه بالمرسوم التشريعي رقم 16 لعام 2017) منع في المادة رقم 66 منه تشكيل أي جمعيات أخرى للمرأة. فلم يبقَ للنساء من تنظيم خاص بهنّ إلا هذا الاتحاد الذي لم تكن مناصرة قضايا المرأة، أو توعيتها، أو الحدّ من الانتهاكات الممارسة بحقها من أولوياته. على العكس من ذلك كان يسعى إلى ترسيخ عجزها أمام سلطة الدين والتقاليد، مدعوماً بسلطة القوانين والتشريعات.[21]

---

[17] إليانور غوردن، العدالة والنوع الاجتماعي، مجموعة الأدوات المتعلقة بالنوع الاجتماعي والأمن، الأداة (4). 27 شباط/فبراير 2020. مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://www.dcaf.ch/node/13592

[18] العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدول العربية، هيئة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. http://genderjustice.unescwa.org/defenition.aspx

[19] العدالة الجندرية، مؤسسة فريدريك ايبرت.آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://feminism-mena.fes.de/ar/topics/gender-justice

[20] لا مجال للتنفس.. القمع الحكومي للنشاط بمجال حقوق الإنسان في سوريا. تشرين الأول/أكتوبر 2007. هيومان رايتس واتش. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://www.hrw.org/ar/report/2007/10/16/255309

[21] الإتحاد النسائي العام، رحلة عبثيّة من التأسيس إلى الحلّ. 10 آذار/مارس 2018. تجمع سوريات من أجل الديمقراطية. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. https://cswdsy.org/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A6%D9%8A-

لا توجد أحكام تشريعية تحظّر على المرأة تولي المناصب العامة والسياسية، ولكن في المقابل ليس هناك تأكيد إيجابي على هذا الحق، فمثلاً بينما تكفل المادة رقم 26 الفقرة (2) والمادة رقم 34 من الدستور السوري لعام 2012[22] مساهمة (المواطنين والمواطنات) في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نجد أن المادة رقم 84 التي تتناول منصب (رئاسة الجمهورية) تستثني المرأة من هذا الحق بشكل واضح في الفقرة (4) التي تنص على شرط ألا يكون الرئيس متزوجاً من غير سورية.

وعلى الرغم من ورود مواد تفصل العملية الانتخابية في البرلمان، ليس هناك أحكام قانونية بشأن حصص النساء في مقاعده. كما نجد أن التقييم الذي قامت به هيئة الأمم المتحدة للمرأة حول العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدولة العربية يشير إلى أن القانون في سوريا لا يحوي نصاً يجرّم أي نوع من أنواع العنف الممارس ضد المرأة في السياسة أو أثناء الانتخابات.[23]

## 6. المرأة في الدستور والقوانين السورية:

رغم تأكيد الدستور السوري لعام 2012 في جوهره على التساوي في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات، وادعائه بعدم وجود تمييز بينهم على أساس الجنس، أو اللون، أو العرق، أو الدين، ونصه على أن حقوق وفرص الرجل والمرأة متساوية،[24] إلا أن الرجل يتمتع بحقوق أكثر من المرأة في القوانين السورية، ومنها قانون الأحوال الشخصية على سبيل المثال وقانون العقوبات وقانون الجنسية. ومن الجدير بالملاحظة أنه وفي حين تواجه كل النساء التمييز، فغالباً ما تكنّ عرضة لانتهاكات مضاعفة عندما تكنّ من الأقليات العرقية والدينية، مما يضعهن في موقع أكثر تبعية في المجتمع.[25]

يستعرض الجدول أدناه أهم المواد الدستورية التي تتناول المرأة في سوريا، سواء بشكل صريح أو ضمني:

| | |
|---|---|
| المادة رقم 17 | حق الإرث مصون وفقاً للقانون |
| المادة رقم 19 | يقوم المجتمع في الجمهورية العربية السورية على أساس التضامن والتكافل واحترام مبادئ العدالة الاجتماعية والحرية والمساواة وصيانة الكرامة الإنسانية لكل فرد. |
| المادة رقم 20 | 1- الأسرة هي نواة المجتمع ويحافظ القانون على كيانها ويقوي أواصرها.<br>2- تحمي الدولة الزواج وتشجع عليه، وتعمل على إزالة العقبات المادية والاجتماعية التي تعوقه، وتحمي الأمومة والطفولة، وترعى النشء والشباب، وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم. |
| المادة رقم 23 | **توفر الدولة للمرأة جميع الفرص التي تتيح لها المساهمة الفعالة والكاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتعمل على إزالة القيود التي تمنع تطورها ومشاركتها في بناء المجتمع.** |

%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%8C-%D8%B1%D8%AD%D9%84%D8%A9-%D8%B9%D8%A8%D8%AB%D9%8A%D9%91%D8%A9-%D9%85%D9%86/

[22] الدستور السوري المرسوم 94 لعام 2012. موقع مجلس الشعب السوري. آخر زيارة للرابط في 25 أيار/مايو 2023. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5518&cat=423

[23] العدالة والمساواة بين الجنسين أمام القانون في منطقة الدولة العربية، سوريا، باب المعونات القانونية والمدنية. هيئة الأمم المتحدة. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. http://genderjustice.unescwa.org/M2x.aspx

[24] المادة رقم 33 الفقرتان (3-4) من الدستور السوري لعام 2012، الفصل الأول، الحقوق والحريات.

[25] سوريا: عشرة حقائق حول إحصاء الحسكة الاستثنائي في العام 1962. 4 تشرين الأول/أكتوبر 2019. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 24 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d8%b4%d8%b1%d8%a9-%d8%ad%d9%82%d8%a7%d8%a6%d9%82-%d8%a5%d8%ad%d8%b5%d8%a7%d8%a1-%d8%a7%d9%84%d8%ad%d8%b3%d9%83%d8%a9-%d8%a7%d9%84%d8%a7%d8%b3/

| | |
|---|---|
| المادة رقم 26 الفقرة 2 | 2- المواطنون متساوون في تولي وظائف الخدمة العامة ويحدد القانون شروط توليها وحقوق وواجبات المكلف به. |
| المادة رقم 33 الفقرتان 3 و4 | 3- **المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين، أو العقيدة.**<br>4- تكفل الدولة مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين. |
| المادة رقم 34 | لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وينظم القانون ذلك. |
| المادة رقم 40 | 1- العمل حق لكل مواطن وواجب عليه، وتعمل الدولة على توفيره لجميع المواطنين، ويتولى القانون تنظيم العمل وشروطه وحقوق العمال.<br>2- لكل عامل أجر عادل حسب نوعية العمل ومردوده، على ألا يقل عن الحد الأدنى للأجور الذي يضمن متطلبات الحياة المعيشية وتغيُرها.<br>3- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي والصحي للعمال. |
| المادة رقم 45 | حرية تكوين الجمعيات والنقابات، على أسس وطنية ولأهداف مشروعة وبوسائل سلمية، مكفولة وفقاً للشروط والأوضاع التي يبينها القانون. |
| المادة رقم 48 | ينظم القانون الجنسية العربية السورية. |
| المادة رقم 84 | يشترط في المرشح إلى منصب رئيس الجمهورية ما يأتي:<br>1- أن يكون متماً الأربعين عاماً من عمره.<br>2- أن يكون متمتعاً بالجنسية العربية السورية بالولادة، من أبوين متمتعين بالجنسية العربية السورية بالولادة.<br>3- أن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية، وغير محكوم بجرم شائن ولو رد إليه اعتباره.<br>4- **ألا يكون متزوجاً من غير سورية.**<br>5- أن يكون مقيماً في الجمهورية العربية السورية لمدة لا تقل عن عشر سنوات إقامة دائمة متصلة عند تقديم طلب الترشيح. |

على الرغم من إشارة الدستور في العديد من المواد صراحة إلى المساواة بين الجنسين ولعدم التمييز ضد المرأة، إلا أنّه افتقد إلى وجود أحكام ونصوص واضحة تعزز المساواة وعدم التمييز، كما افتقد إلى آليات واضحة لتنفيذ مواده، وترك أمر تنظيمها للقوانين والتشريعات التي تتجاوز فعلياً النصوص الدستورية وتقيد تلك الحقوق لأسباب دينية أو اجتماعية.[26] إضافة إلى غياب خطة عمل أو سياسة وطنية أو ميزانية مخصصة لإنفاذ التشريعات ذات الصلة بمناهضة العنف ضد النساء والفتيات.

لقد صادقت سوريا على الاتفاقية الخاصة بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)،[27] لكنّها تحفّظت على بعض موادها،[28] ومنها مثلاً المادة رقم 2 التي تنص على إلغاء أي تمييز دستوري أو قانوني أو تشريعي قد

[26] المرأة المسيحية والقانون السوري.. كيف تحوّل قوانين تمييزية المرأة إلى الحلقة الأضعف؟المرأة المسيحية والقانون السوري.. كيف تحوّل قوانين تمييزية المرأة إلى الحلقة الأضعف؟ 21 آذار/مارس 2023. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 24 أيار/مايو 2023.
https://stj-sy.org/ar/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A/

[27] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. آخر زيارة للرابط في 24 أيار/مايو 2023.
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

يكرس أي ممارسة تمييزية ضد المرأة. (صدر المرسوم التشريعي رقم 230 لعام 2017 ليلغي هذا التحفظ "بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية"). تتطابق هذه التحفظات مع كل ما يحمل تمييزاً ضد المرأة في القوانين السورية كمواد قوانين الأحوال الشخصية والجنسية والعقوبات والعمل، ومع الأمر الدائم لوزير الداخلية رقم 876 لعام 1979 والذي يحدد انتقال وسفر الزوجة،[29] وهو ما يتعارض أصلاً مع المادة رقم 33 من الدستور التي تساوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات.

كما لا توجد في الدستور السوري مادة تمنع التمييز ضد المرأة، رغم أن هذا يخالف معاهدة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي وقعت عليها سوريا. تنص المادة رقم 5 الفقرة (أ) على أن الدول الأطراف ملزمة باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتحقيق "تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة [30]."

## 6.1 التمييز ضد النساء السوريات في قانون الجنسية

تذكر المادة رقم 9 من اتفاقية سيداو أنه على الدول الأطراف أن تلتزم بمنح المرأة حقاً مساوياً لحق الرجل في اكتساب جنسيتها أو الاحتفاظ بها أو تغييرها، وأن تضمن بوجه خاص ألا يترتب على الزواج من أجنبي تغيير جنسية الزوجة أو فقدانها أو فرض جنسية زوجها عليها. كما أن للمرأة الحق كالرجل بمنح جنسيتها لأطفالها. تحفظت سوريا على هذه المادة في جملتها الأخيرة المتعلقة بإعطاء جنسية الأم لأبنائها والحجة أنها تتعارض مع قانون الجنسية الذي يمنع المرأة السورية من هذا الحق.

وتجدر الإشارة إلى أن المادة رقم 48 من الدستور السوري تركت أمر تنظيم الجنسية السورية للقانون، حيث نصت بشكل واضح على ما يلي: "ينظم القانون الجنسية العربية السورية". وبناءاً على قانون الجنسية رقم 276 لعام 1969،[31] لا تعطي الأم السورية جنسيتها لأولادها إذا كان الأب غير سوري، بينما يمكن للرجل السوري في حال أنجب أولاداً من امرأة غير سورية أن يعطيهم جنسيته. يشكل هذا التمييز انتهاك لحقوق المرأة، كما أنه يرتب آثاراً كارثية على الأطفال، خاصة في حال وجود عائق يحول دون حصولهم على جنسية والدهم غير السوري، فهذا يعني بأنهم سيصبحون عديمي/ات الجنسية، وسيُحرمون من كافة الحقوق المتعلقة بالجنسية، هذا بالاضافة إلى إمكانية حرمان هؤلاء الأولاد من تركة والدتهم السورية، وفقاً لما نصت عليه المادة رقم 836 من القانون المدني السوري.

---

[28] التحفظات السورية على اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة. الحوار المتمدن. 27 كانون الأول/ ديسمبر 2004. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=28801

[29] تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في القانون السوري. 27 أيار/ مايو 2021. تجمع سوريات من أجل الديمقراطية. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://cswdsy.org/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AC%D9%85%D9%8A%D8%B9-%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84/

[30] اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023 https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-elimination-all-forms-discrimination-against-women

[31] المرسوم التشريعي رقم 276 لعام 1969 الخاص بالجنسية العربية السورية. موقع مجلس الشعب السوري. آخر زيارة للرابط في 26 أيار/مايو 2023. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=201&nid=8182&ref=tree&#:~:text=%D9%8A%D8%AC%D9%88%D8%B2%20%D9%85%D9%86%D8%AD%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AC%D9%86%D8%A8%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%B3%D9%8A%D8%A9%20%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85,%D8%AA%D8%B6%D8%A7%D9%81%20%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D8%A7%D9%84%D8%AE%D9%85%D8%B3%20%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA%20.

## 6.2 تعصب قانون الأحوال الشخصية السوري ضد المرأة:

يرسخ قانون الأحوال الشخصية السورية دور المرأة التقليدي ويعزز صورتها النمطية ولا يساوي بينها وبين الرجل في مواده بل يعطيه دائماً الفوقية عليها، فلا يعاقب زوجها على "تأديبها" أو اغتصابها، ويسمح لـ"ولي أمرها" بتزويجها قسراً، وغيرها الكثير من صور التمييز والعنف الموجه ضدها. ساهم كل ذلك بتكريس قيم النظام الأبوي وأحكامه بوصفها قيماً مقدسة في المجتمع.

تنص المادة رقم 16 من اتفاقية سيداو على وجوب اتخاذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في كافة الأمور المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية، وعلى ضمان (على أساس المساواة بين الرجل والمرأة): نفس الحق في عقد الزواج، وفي حرية اختيار الزوج، وفي عدم عقد الزواج إلا بالرضا الحر الكامل، وتمنح نفس الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج وعند فسخه. وتتضمن أحكاماً تتعلق بالمسؤوليات والحقوق فيما يخص الأطفال، وتعطي نفس الحقوق الشخصية للرجل والمرأة كالحق في اختيار اسم الأسرة، والمهنة، والوظيفة، وفي الحقوق الخاصة بالملكية والإشراف عليها والتمتع بها والتصرف فيها. كما تنص هذه المادة على وجوب تحديد سن أدنى للزواج وتسجيله رسمياً وبشكل إلزامي التطبيق. لكن سوريا تحفظت على معظم بنود هذه المادة، لأنها تتعارض مع قانون الأحوال الشخصية السوري الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 59 لعام 1953 وتعديلاته لعام 1975 ولعام 2003 ولعام 2019.[32] ينظم هذا القانون قضايا الأسرة من الزواج والطلاق والولادة والقواعد المتعلقة بالأهلية والوصية والنسب والمواريث، وهو أكثر القوانين السورية تمييزاً ضد المرأة، كالمواد التي تعرف الزواج (1، 8، 12ن 14 و67) وتعديلاتها، والمواد الخاصة بسن الزواج، المحددة في المادة رقم 16، والتي تميز بين السن القانوني لزواج الرجل [18 سنة] والمرأة [17 سنة] (علماً أن الزواج دون السن القانونية ليس باطلاً أو قابلاً للإبطال). كذلك المادة رقم 37 (والتي تخص المسلمين/ات) التي تتعلق بتعدد الزوجات، والتي يشكل بقاءها عبر تعديلات القانون المتعددة إهانة للمرأة وتمييز ضدها وانتقاص لحقوقها.[33]

يمكن ملاحظة إجحاف قانون الأحوال الشخصية بحق المرأة ايضاً في مواد قانون الأحوال الشخصية السوري رقم 59 لعام 1953 الناظم لمسائل الميراث للمسلمين وغير المسلمين (المواد رقم 257، 277، 297)، وهذا القانون مستمد من أحكام الشريعة الإسلامية التي تؤكد على أن للذكور ضعف نصيب الإناث في الإرث. استمر تطبيق هذا القانون على جميع المواطنين/ات السوريين/ات حتى عام 2006، حيث صدر قانون الأحوال الشخصية للطوائف الكاثوليكية رقم 31 لعام 2006، الذي نص في الفقرة (و) من المادة رقم 180 على أنه "يعتبر الذكور والإناث من الأولاد والأحفاد متساوين في حصصهم بالميراث".[34]

وبقيت الأمور على هذا الشكل بخصوص أبناء الديانتين المسيحية واليهودية حتى عام 2011، حيث تم تعديل المادة رقم 308 من قانون الأحوال الشخصية بموجب المرسوم التشريعي رقم 76، لينص على أنه تطبق الأحكام

---

[32] قانون الأحوال الشخصية السوري الجديد معدلاً لغاية عام 2020، نادي المحامي السوري. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://www.syrian-lawyer.club/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AD%D9%88%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%AE%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-pdf/

[33] ميشال شماس. التمييز ضد المرأة في قوانين الأحوال الشخصية في سوريا. آب/ أغسطس 2021. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2021/09/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9.pdf

[34] في عام 2011 صدر القانون رقم 7 الخاص بتنظيم أحكام الإرث لطائفتي الروم الأرثوذكس والسريان الأرثوذكس، وفي عام 2012 صدر القانون رقم 4 الخاص بتنظيم الوصية والارث لطائفة الأرمن الأرثوذكس، وفي عام 2017 تم التصديق على القانون رقم 2 الخاص بتنظيم الإرث والوصية لأبناء الطائفة الإنجيلية البروتستانتية.

الخاصة الموجودة لدى كل طائفة (المسيحية واليهودية) فيما يتعلق بالإرث والوصية بالإضافة إلى مسائل الأحوال الشخصية الأخرى، المنصوص عليها أصلاً في المادة المذكورة.[35]

بالإضافة إلى الإجحاف الذي حمله القانون ضد المرأة، نجد الكثير من العادات المحلية ترسخ حرمان المرأة من حقها في الميراث، حيث تحرم النساء من الحصول على حصصهن بالميراث خشية الوصمة الاجتماعية.[36] وبحسب دراسة تحمل عنوان "توريث المرأة في سوريا، ما بين القانون والتقاليد والواقع" فإن تمسك المجتمع السوري على تنوعه الديني الطائفي بالعادات والتقاليد المتوارثة ومنحها قوة تعلو القانون في التطبيق، يحرم المرأة من حقوقها الارثية.[37]

إضافة إلى ما سبق ذكره، هناك العديد من الأمور الحياتية الحساسة الأخرى التي ميز فيها قانون الأحوال الشخصية رقم 59 لعام 1953 الرجال على النساء. فعلى سبيل المثال لا الحصر، أعطى للذكور في الأسرة حق الولاية، كما منح الزوج حق إيقاع الطلاق بإرادة منفردة وبدون سبب مشروع، دون الحاجة لرفع دعوى ولا رأي للزوجة فيه ولا تملك منعه، هذا وقد أسقط حق المرأة في النفقة الزوجية إذا عملت خارج البيت دون إذن زوجها.

### 6.3 تمييز الرجل على المرأة في قانون العقوبات العام السوري:

يتضمن قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949[38] قواعد ناظمة تنتقص من حقوق المرأة في سوريا وتعرضها للتمييز مقارنة بالرجل وتسهل ارتكاب العنف ضدها. بموجب القانون، يمكن ارتكاب بعض أشكال العنف ضد المرأة دون عقاب.

في دراسة تحمل عنوان "الاجتهادات القضائية المتعلقة بالنساء في قانون العقوبات السوري"[39] تم تناول المواد القانونية المعمول بها في سوريا في قانون العقوبات السوري بالتفصيل، وتعارضها مع اتفاقية سيداو والإعلان العالمي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. حيث تجد الدراسة أنه وبالرغم من احتواء قانون العقوبات على مواد توفر الحماية للمرأة، مثل المواد رقم (490، 500، 501، 504، 505، 509، 529 و263)، إلا أن هناك غياب للمواد

---

[35] ماسة الموصلي. توريث المرأة في سوريا، ما بين القانون والتقاليد والواقع. كانون الأول/ ديسمبر 2022. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023.: https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2022/12/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pdf

[36] حقّ السوريات في الإرث: غائب في الأرياف و"نصف مُطبّق" في المدن. 3 تشرين الأول/ أكتوبر 2022. الشبكة المتوسطية للإعلام النسوي. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://medfeminiswiya.net/2022/10/03/%D8%AD%D9%82%D9%91-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB-%D8%BA%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%81-%D9%88/?lang=ar

[37] ماسة الموصلي. توريث المرأة في سوريا، ما بين القانون والتقاليد والواقع. كانون الأول/ ديسمبر 2022. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. آخر زيارة للرابط في 19 أيار/مايو 2023. https://www.harmoon.org/wp-content/uploads/2022/12/%D8%AA%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9.pd

[38] قانون العقوبات العام رقم 148 لعام 1949 (المعدّل بالمرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2011)، موقع مجلس الشعب السوري .آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=55151&cat=12278#:~:text=%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20148%20%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85,%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%B3%D9%88%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D9%8A%201%20%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%202011)&text=1%20%D9%80%20%D9%84%D8%A7%20%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6%20%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A9,%D9%8A%D9%86%D8%B5%20%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%87%D8%B0%D8%A7%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%85 .

[39] رهادة عبدوش. الاجتهادات القضائية المتعلقة بالنساء في قانون العقوبات السوري. مجلة قلمون للعلوم الإنسانية، العدد 16، تموز/ يوليو 2021 ص 129-153.

التي تجرم العنف الممارس ضدها. كذلك تصنف الدراسة الجرائم أو العنف الممارس ضد المرأة وفق قانون العقوبات السوري إلى نوعين؛ أولهما، الجرائم التي تمس الدين والاسرة وهي المواد رقم (473،474، 476) ، وثانيهما، الجرائم المخلة بالأخلاق والآداب العامة وهي المواد رقم (504، 505، 506).

يحوي قانون العقوبات العديد من المواد القانونية التي تكرس ثقافة تفوق الرجال وتمارس التمييز ضد النساء، حيث لا تساوي المرأة بالرجل في توصيف الجرم أو وسائل إثباته أو شدة العقوبة عليه، وبالتالي فإنها لا تقدم الحماية للمرأة من العنف والتمييز وعدم المساواة .

فمثلاً، تبدأ المادة رقم 473 من القانون بجملة "تعاقَب المرأة الزانية..." بدلاً من "يعاقب كل من ارتكب جرم الزنا"، حيث يعاقب القانون المرأة عن هذا "الجرم" بعقوبة أشد من عقوبة الرجل( إلا إذا كان متزوجاً). كما تميز المادة ذاتها بين وسائل إثبات فعل "الزنا"، حيث لا توجد مساواة عند تقديم القرائن المقبولة قانوناً، بحيث لا يقبل من أدلة الثبوت على الرجل "إلا ما نشأ منها عن الرسائل والوثائق الخطية التي كتبها"، فيما لا تحدد نوعية القرائن لصالح المرأة. وفي مثال آخر، تبيح المادة رقم 474 فعل "الزنا" المرتكب من قبل الزوج إذا ارتكب خارج منزل الزوجية، بينما تجرم المرأة في جميع الحالات. [40]

كذلك لا يعترف المشرع السوري بجرم الاغتصاب في إطار العلاقة الزوجية، وينص على ذلك صراحة في المادة رقم 489 التي تنص على أن من أكره غير زوجه بالعنف أو بالتهديد على الجماع عوقب بالأشغال الشاقة خمس عشرة سنة على الأقل، وأيضاً المادة رقم 508 التي تنص على أن الملاحقة القضائية تتوقف بحق من يرتكب المغتصب إذا قام بالزواج من الضحية. تم إلغاء هذه المادة عام 2020 بعد أن شكّلت انتهاكاً على مدار عقود بحق المرأة بأن قدمتها -بمعونة المجتمع- كهدية أو كمكافأة للمغتصب على جريمته وقوضت حقها بنيله عقاباً يتناسب مع فداحة فعله.

إضافة إلى ما سبق، نصت سابقاً المادة رقم 548 من قانون العقوبات العام على إعفاء الرجل من العقوبة إذا قام بقتل زوجته أو أحد أصوله أو فروعه أو أخته في حالة الزنا المشهود أو صلات جنسية فحشاء مع شخص آخر، وهذا ما كان يسمى بالعذر المحل وفي عام 2009 صدر المرسوم التشريعي رقم 37 واستبدال العذر المخفف بالعذر المحل، حيث صار الحد الأدنى للعقوبة هو الحبس لمدة سنتين. ثم وفي العام 2020 صدر المرسوم التشريعي رقم 2 القاضي بإلغاء المادة رقم 548 بشكل تام، وبالتالي يفترض أن يتم التعامل مع جريمة القتل الواقعة وفق الظروف المذكورة، كأي جريمة قتل أخرى. لكن، ومع ذلك يمكن للمحكمة أن تمنح القاتل الأسباب المخففة التقديرية، إذا اعتبرت أن الجرم قد تم ارتكابه "بدافع شريف"[41] أو نتيجة "ثورة الغضب الشديد". [42]

[40] ورقة عمل، التمييز ضد المرأة في قانون العقوبات السوري، ملتقى سوريات يصنعن السلام بالتعاون منظمة هيفوس. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023.
http://wfp-d.org/wp-content/uploads/2021/07-%D9%88%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A.pdf
[41] المادة رقم 192 من قانون العقوبات العام السوري رقم 148 لعام 1949 (المعدّل بالمرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2011).
[42] المادة رقم 242 من قانون العقوبات العام السوري رقم 148 لعام 1949 (المعدّل بالمرسوم التشريعي رقم 1 لعام 2011).

### 6.4 قانون العمل بين النص والتطبيق:

ينظم قانون العمل رقم 17 لعام 2010[43] حق المرأة في العمل في سوريا، وقد تضمن القانون فصلاً خاصاً (الفصل الثالث) ينص على المواد المتعلقة بتشغيل النساء. نص القانون في المادة رقم 2 الفقرة (أ) منه على أنه "يمتنع في معرض تطبيق أحكام هذا القانون مخالفة أو تجاوز مبدأ تكافؤ الفرص أو المساواة في المعاملة أياً كان السبب ولا سيما التمييز بين العمال من حيث العرق أو اللون أو الجنس أو الحالة الزوجية أو العقيدة أو الرأي السياسي...."

ورغم وجود النص الذي يفترض أن يدعم المرأة، إلا أن عدم تفعيل هذه المواد عملياً وغياب آليات تنفيذ وتطبيق هذه المواد وبخاصة في أماكن العمل التي تضم عدداً كبيراً من العاملات، يؤدي إلى منعهن من الحصول على حقوقهن ويحد قدرتهن على ممارسة العمل على حد سواء مع الرجال،[44] حيث تظهر معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة في سوريا معدلات منخفضة.[45] وتقوم المرأة بأداء أعمال منزلية وأعمال الرعاية من دون مقابل، مثل الطبخ والتنظيف ورعاية الأطفال وكبار السن. ونتيجة لذلك، يكون لديهن وقت أقل للانخراط في عمل مدفوع الأجر، أو العمل لساعات أطول، أو الجمع بين العمل المأجور والغير مأجور. إن عمل المرأة غير مدفوع الأجر يدعم تكلفة المعيشة التي تحتاجها الأسرة، ويساهم في تحسين وضعها الاقتصادي، ومع ذلك، نادراً ما يُعترف به على أنه "عمل".

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن سوريا لم تصادق على العديد من الاتفاقيات الصادرة من منظمة العمل الدولية مثل الاتفاقية رقم 150، اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن إدارة العمل رقم 150 لعام 1978، واتفاقية العمال ذوي المسؤوليات الأسرية رقم (156) لعام 1981، واتفاقية حماية الأمومة رقم (183) لعام 2000.[46]

## 7. المرأة في مناطق شمالي وشمالي شرق سوريا:

ركزت الورشة التي نظمتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" على واقع المرأة في شمالي وشمالي شرق سوريا من الناحية السياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية.

تتصف منطقة شمالي وشمالي شرق سوريا بالتنوع من حيث التركيب السكاني (الاثني والديني والمذهبي)، كذلك تتنوع فيها العادات والتقاليد الاجتماعية المسيطرة وتضم تنوعاً في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

### 7.1 لمحة عن سلطات الأمر الواقع في شمال وشمال شرق سوريا (2011-2023):

شهدت المنطقة بعد اندلاع الاحتجاجات في سوريا عام 2011، تبدلاً في القوى المسيطرة عليها، فبعد خروجها من تحت سيطرة الحكومة السورية آلت سيطرة المنطقة إلى تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) في عام 2014. وبعد إعلان التحالف الدولي[47] الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، وبروز قوات سوريا الديمقراطية (قسد)[48] كقوى برية

---

[43] القانون رقم 17 لعام 2011، قانون العمل في الجمهورية العربية السورية. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. http://www.parliament.gov.sy/arabic/index.php?node=5589&nid=4598&First=0&Last=79&CurrentPage=0&mid=&refBack=

[44] فراس حاج يحيى. حقوق المرأة في سوريا بين الواقع والمأمول. آذار/ مارس 2021. مركز حرمون للدراسات المعاصرة. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://www.harmoon.org/researches/%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d8%a3%d8%a9-%d9%81%d9%8a-%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a9-%d8%a8%d9%8a%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%88%d8%a7%d9%82%d8%b9-%d9%88%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%a3%d9%85/

[45] دليل تفتيش العمل والمساواة بين الجنسين وعدم التمييز في الدول العربية. منظمة العمل الدولية. 8 تموز/يوليو 2014. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_250182/lang--ar/index.htm

[46] المرجع السابق.

[47] التحالف الدولي، الموقع الرسمي: https://theglobalcoalition.org/ar/

للتحالف الدولي، سيطر مجلس سوريا الديمقراطية (مسد)[49] والجناح العسكري لها قسد بداية على بعض المناطق بعد انسحاب القوات السورية النظامية من المنطقة، وبعد معارك مع تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)،[50] وذلك بالتنسيق مع التحالف الدولي، وقد أعلنت هذه القوات عن قيام الإدارة الذاتية لشمالي وشمالي شرق سوريا،[51] التي تدير مناطق واسعة في محافظات الحسكة والرقة ودير الزور وحلب.

## 7.2 وضع المرأة في شمالي وشمالي شرق سوريا قبل عام 2011:

عانى سكان مناطق شمالي وشمالي شرق سوريا، وبشكل خاص الأكراد منهم، من عقود من التهميش في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وانعكس هذا التهميش بشكل كبير على المرأة الكردية حيث كانت القيود عليها مضاعفة. برز ذلك خصوصاً في حالة الإحصاء الاستثنائي عام 1962 والذي شمل الكرد في محافظة الحسكة بالتحديد، فرضت حالة الكرد الذين جردوا من الجنسية المزيد من التعقيد على النساء الكرديات من حيث الوضع الإداري والاجتماعي والاقتصادي، حيث حرمن من العديد من الحقوق التي يتمتع بها سواهن من السوريات والسوريين، مثل الحق في التصويت، والحق في التملك، والحق في الزواج وتسجيل الولادات، كما حرمن من حقهن بالحصول على جوازات سفر وبالتالي لم يتمكنّ من ممارسة الحق المكفول دولياً في حرية التنقل والمغادرة والعودة بشكل قانوني إلى بلدهن سوريا.[52]

كان للتشديد على الهوية القومية الكردية والانعتاق السياسي آثاراً كبيرة على المرأة الكردية، حيث كرّست مفهوم غلبة الحرية السياسية على الحرية الاجتماعية، مما أدى إلى تهميش قضايا المرأة ومشكلاتها على حساب مفاهيم الهوية القومية والتحرر من أشكال السيطرة والقمع التي خضع لها المجتمع الكردي. أضف إلى ذلك تجسد القيم الاجتماعية للمجتمع الكردي في شخصية المرأة، في سلوكها وتصرفاتها والذي تنقله من جيل إلى جيل آخر، هذه القيم التي تعتبر كمؤشر لقياس الانتماء القومي، ما كبّل المرأة بالقيود في ممارسة حريتها وشعورها بذاتها.[53]

ضمن هذا السياق كان للمرأة في شمالي وشمالي شرق سوريا مشاركة في الحياة العامة لكنها محكومة بضوابط اجتماعية تفرض هيمنة الرجل، وتعززها الثقافة الاجتماعية التقليدية.

## 7.3 المرأة والإدارة الذاتية لشمالي وشمالي شرق سوريا:

عانت النساء في زمن سيطرة داعش من أنماط متشددة في تقييدها،[54] ومع إعلان الإدارة الذاتية في شمالي وشمالي شرق سوريا، طرحت ميثاق العقد الاجتماعي،[55] والذي يعتبر بمثابة دستور، تضمن العديد من المواد التي تتناول

---

[48] قوات سوريا الديمقراطية، الموقع الرسمي: https://sdf-press.com/

[49] مجلس سوريا الديمقراطية، الموقع الرسمي: https://m-syria-d.com/

[50] عندما تصل الدولة الإسلامية إلى المدينة: التأثير الاقتصادي لحوكمة الدولة الإسلامية في العراق وسورية. مؤسسة راند. 2017. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023.
https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1900/RR1970/RAND_RR1970z1.arabic.pdf

[51] الإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا، الموقع الرسمي: https://aanesgov.org/ar/

[52] سوريا: "عديمو الجنسية" عقود مستمرة من انعدام الحقوق الأساسية. 6 تموز/يوليو 2021. سوريون من أجل الحقيقة والعدالة. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://stj-sy.org/ar/%d8%b3%d9%88%d8%b1%d9%8a%d8%a7-%d8%b9%d8%af%d9%8a%d9%85%d9%88-%d8%a7%d9%84%d8%ac%d9%86%d8%b3%d9%8a%d8%a9-%d8%b9%d9%82%d9%88%d8%af-%d9%85%d8%b3%d8%aa%d9%85%d8%b1%d8%a9-%d9%85%d9%86-%d8%a7%d9%86/

[53] روزين شيخ موسى. دور المرأة في المجتمع الكردي في سوريا (مقاربة تاريخية). مجلة قلمون للدراسات والأبحاث الفكرية والاجتماعية والسياسية. 2 آب/أغسطس 2017، ص 313- 327.

[54] تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالجمهورية العربية السورية، حكم الرعب: الحياة في ظل الدولة الإسلامية في العراق والشام في سوريا، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023.:
https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/HRBodies/HRCouncil/CoISyria/HRC_CRP_ISIS_14Nov2014_AR.pdf ؛
انظر أيضاً "داعش" يجلد نساء دير الزور.، العربي الجديد.، 24 تموز/ يوليو، 2016.: آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023.
https://www.alaraby.co.uk/%22%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%22-

حقوق وحريات المرأة. مثلاً، تنص المادة رقم 11 منه على عدم السماح باستغلال واحتكار وتشييء المرأة، وتنص المادة رقم 12 على اعتماد نظام الرئاسة المشتركة في كافة مجالات الحياة السياسية والاجتماعية، والتأكيد على أهمية المساواة بينها وبين الرجل في المجتمع، وتكريس النظام الديمقراطي الكونفدرالي للمرأة ككيان خاص بها. كذلك تنص المادة رقم 13 على ضمان حرية المرأة في المجتمع والمساواة بينها وبين الرجل. هذا وتنص المادة رقم 25 على أن ممارسة العنف ضد المرأة أو استغلالها أو فرض تمييز سلبي عليها يعتبر جرماً يعاقب عليه القانون.

كذلك تم تأسيس عدة هيئات ومؤسسات لتعنى بأمر النساء. نذكر منها "هيئة المرأة" وهي إحدى هيئات المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية،[56] و"مؤتمر ستار" ويتبع لحزب الاتحاد الديمقراطي في سوريا،[57] و"مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا".[58]

تعدّ مشاركة المرأة في مناطق الإدارة الذاتية من حيث التمثيل الكمّي في المؤسسات تجربة مخالفة للأنماط التقليدية والموروثات، كما لها شكل من الحصانة القانونية. حيث هناك انخراط للمرأة في مؤسسات الإدارة الذاتية المدنية، والاجتماعية، والإعلامية، والعسكرية. وقد كرست الإدارة بعض القوانين لحماية المرأة مثل قانون حماية المرأة والذي ينص على المساواة المطلقة بين النساء والرجال وحظر الزواج القسري وتعدد الزوجات، وسمح بالزواج المدني.[59]

وبخلاف النصوص القانونية النظرية، تعاني النساء في شمالي وشمالي شرق سوريا عملياً من نتيجة السياق الأيديولوجي الصارم الذي يفرض تصور مسبق للمرأة وأدوارها، ويعرضها للاستغلال الاجتماعي والسياسي والعسكري. علماً أنّ العوائق التي حالت سابقاً دون لعب المرأة دورها المؤثر في المجتمع، ما زالت قائمة بشكل ملحوظ، حتى أن الإدارة الذاتية نفسها تتغاضى عن القوانين التي تسنّها تبعاً للمناطق التي تديرها أو تصل سلطتها إليها.[60] ما زالت المرأة تواجه مختلف أنواع العنف الجنساني، بالإضافة إلى حرمان الفتيات من التعليم، وتستمر حالات تجنيد الفتيات في سن التعليم، وتنتشر ظاهرة الزواج المبكر وعدم إنصاف النساء في الأحوال الشخصية ولاسيما في مواضيع الطلاق والحضانة وتعدد الزوجات، وجميعها مرتبطة بعادات وتقاليد المجتمع.[61]

ومن المعوقات الإدارية التي مازالت تعاني منها المرأة في مناطق الإدارة الذاتية، تداخل سلطات الإدارة الذاتية مع سلطات الحكومة السورية الموجودة هناك من محاكم ودوائر السجل والنفوس. ذلك أن الفئات التي ترفض نموذج الإدارة الذاتية غالباً ما تلجأ إلى مؤسسات الحكومة السورية في المنطقة، وخصوصاً في الحالات المرتبطة بالمرأة من

---

%D9%8A%D8%AC%D9%84%D8%AF-%D9%86%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%AF%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%88%D8%B1

[55] العقد الاجتماعي للفيدرالية الديمقراطية لشمال سوريا. مجلة صوت كردستان. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://dengekurdistan.net/2018/11/19/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%81%D9%8A%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%82%D8%B1%D8%A7/

[56] هيئة المرأة، المجلس التنفيذي لشمال وشرق سوريا. آخر زيارة للرابط في 26 أيار/مايو 2023. https://eb.smne-syria.com/category/13

[57] مؤتمر ستار. آخر زيارة للرابط في 26 أيار/مايو 2023. https://kongra-star.org/ar/?page_id=2806

[58] مجلس المرأة في شمال وشرق سوريا. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. http://jin-jiyan.com/

[59] المشاركة السياسية للمرأة السورية في مناطق النفوذ الثلاث. 10 حزيران/يونيو 2021. مركز الفرات للدراسات. ص: 138- 190. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://firatn.com/?p=2636

[60] الكوتا النسائية.. (6) المرأة في شمال وشرق سوريا... سنوات قليلة وإنجاز كبير. وكالة أنباء المرأة. 27 كانون الثاني/ يناير 2021. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://jinhaagency1.com/ar/alsyast/alkwta-alnsayyt-6-almrat-fy-shmal-wshrq-swrya-snwat-qlylt-wanjaz-kbyr-2180

[61] عكس التيار: منظمات حقوق المرأة السورية على خارطة العدالة الانتقالية. رابطة النساء الدولية للسلام والحرية ومنظمة دولتي. 27 تموز/يوليو 2020، ص 20-21. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023. https://www.wilpf.org/wp-content/uploads/2020/07/Turning-the-tide-Arabic.pdf?_gl=1*1atkfyh*_up*MQ..*_ga*MTg5OTQyNDA1Mi4xNjg2NzQ0NDA5*_ga_M0METNSX3T*MTY4Njc0NDQwOC4xLjAuMTY4Njc0NDQwOC4wLjAuMA

زواج وطلاق وجنسية وإرث، حيث أن قانون الإدارة الذاتية يحمل نزعة مدنية لا تعتمد الدين كمبدأ للتشريع.[62] وأيضاً ما تزال عملياً الأعراف والتقاليد المجتمعية تتجاوز قوانين الأحوال المدنية أو تلك القوانين المتعلقة بالميراث أو الحضانة أو قوانين العقوبات.

## 8. التوصيات:

استناداً إلى النقاشات التي رافقت الورشة التي عقدتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" حول التمييز القائم على النوع الاجتماعي وأهمية مشاركة المرأة في مسار العدالة الانتقالية في سوريا وضرورة بناء استراتيجيات المساءلة والعدالة من منظور النوع الاجتماعي، يمكننا استخلاص التوصيات التالية:

1. إصدار قانون خاص بالقضاء على العنف ضدّ المرأة في سوريا، بحيث يشمل مختلف أنواع العنف القائم على نوع الجنس/النوع الاجتماعي، سواء كان عنفا جسدياً، أو نفسياً، أو جنسياً.
2. التأكيد على مسؤولية الدولة في وضع حد للإفلات من العقاب ومحاكمة المسؤولين عن الجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، واستبعاد هذه الجرائم من أحكام العفو.
3. النص في الدستور السوري بشكل صريح وواضح على مبدأ المساواة التامة بين الرجل والمرأة في جميع مناحي الحياة، وعلى التدابير والآليات لتنفيذ نصوصه لكفالة التحقيق العملي لهذا المبدأ من خلال التشريع أو غيره من الوسائل المناسبة.
4. دراسة ومراجعة القوانين السورية، وإلغاء أو تعديل نصوص المواد التي تكرس التمييز على أساس العرق أو النوع الاجتماعي أو الدين.
5. استخدام صياغة شاملة جنسانياً لا تنطوي على تمييز ضد جنس أو نوع اجتماعي معين أو هوية جنسانية معينة ولا تكرس القوالب النمطية الجنسانية.
6. إلغاء كافة تحفظات الدولة السورية على اتفاقية مناهضة التمييز ضد المرأة (سيداو)، ولا سيما التحفظ على منح المرأة حق نقل جنسيتها لأولادها.
7. احترام الحقوق المكفولة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والاتفاقيات الدولية الرئيسية السبعة، وغيرها المصادق عليها من قبل الدولة السورية، والقانون الدولي العرفي، وقوانين منظمة العمل الدولية، والتي تنص على أن القوانين الدولية لها الأولوية على القوانين الوطنية.
8. إنشاء هيئة خاصة بالمرأة تعمل على تعزيز المساواة بين الجنسين في جميع الخطط والبرامج الحكومية، وتهدف إلى تمكين المرأة، وتقوم بدور أساسي في تعزيز حقوقها، وتوثيق واقع حياتها. يجب أن تتمتع هذه الهيئة بالسلطة اللازمة لأداء وظائفها والقيام بالرصد والتحقيق والبحث والتثقيف وحشد التأييد وإسداء النصح واتخاذ القرارات.
9. كفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين، وضمان ممارستها لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والتمتع بها على أساس المساواة مع الرجل ولا سيما في الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وفرض حد أدنى من نسبة مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة على مختلف مستوياتها ومشاركتها في أية منظمات وجمعيات غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية.

[62] الجزيرة السورية... أحوال النساء إذ يحكمها قانونان وسلطتان. الوحدة السورية للصحافة الاستقصائية – سراج بالتعاون مع موقع درج ميديا. 26 كانون الثاني/ يناير 2021. آخر زيارة للرابط في 23 أيار/مايو 2023 https://sirajsy.net/ar/?p=5904

10. تعزيز ثقافة المساواة بين الجنسين، والعمل على تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، والعمل على القضاء على التحيزات والعادات وكل الممارسات القائمة على الاعتقاد بتميز الرجال، أو على الأدوار النمطية للرجل والمرأة.

11. التأكد من حصول النساء والفتيات على شروط متساوية في التوجيه الوظيفي والمهني، وفي التمتع بنفس فرص العمالة، والمساواة بالأجر، وفرص التعليم، والحرص على خفض معدلات ترك الطالبات الدراسة، ومنع تزويج القاصرات.

## من نحن؟

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة (STJ) منظمة غير حكومية وغير ربحية، تعمل على رصد وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا. تمّ تأسيس المنظمة عام 2015، ومقرّها فرنسا منذ عام 2019.

"سوريون" منظمة حقوقية سورية، مستقلة و غير منحازة تعمل في جميع أنحاء سوريا. تقوم شبكتنا من الباحثين/ات الميدانيين/ات برصد انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث على الأرض في سوريا والإبلاغ عنها عبر جمع الأدلّة، بينما يقوم فريقنا الدولي من خبراء/ات حقوق الإنسان والمحامين/ات والصحفيين/ات بحفظ الأدلة، فحص الأنماط التي تتخذها الانتهاكات، وتحليل ما ينجم عن هذه الانتهاكات من خرق للقانون السوري المحلّي والقوانين الدولية.

نحن ملتزمون بتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها جميع أطراف النزاع السوري، وإيصال أصوات ضحايا الانتهاكات من السوريين، بغض النظر عن العرق، الدين، الانتماء السياسي، الطبقة الاجتماعية، و/أو الجنس. يقوم التزامنا برصد الانتهاكات على فكرة أن التوثيق المهني لحقوق الإنسان الذي يلبي المعايير الدولية هو الخطوة الأولى لكشف الحقيقة وتحقيق العدالة في سوريا.

editor@stj-sy.org

stj-sy.org

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice